صندوق الوطني
الدوحة – قطر

البيانات المالية و تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

صندوق الوطني

البيانات المالية وتقرير المراجعة لمدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المحتوى الصفحة

تقرير مدقق الحسابات المستقل	--
بيان المركز المالي	1
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	2
بيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات	3
بيان التدفقات النقدية	4
إيضاحات حول البيانات المالية	5-31

Deloitte & Touche - Qatar Branch
Burj Alfardan Building
Al Majdami Street
Lusail
P.O. Box 431
Qatar

Tel : +974 44341112
Fax : +974 44422131
www.deloitte.com

ق.ر 8 – 99
RN: 663/AT/FY2026

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ حملة وحدات صندوق الوطني المحترمين،

الدوحة– قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لصندوق الوطني ("الصندوق")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة " مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس معايير السلوك والأخلاق المهنية الدولي للمحاسبين ووفقاً لقواعد السلوك المهني الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للصندوق في دولة قطر. هذا، وقد التزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات ومتطلبات معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسئوليات الإدارة والمسئولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق، والرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الصندوق أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائمًا أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

➢ بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وبتصميم والقيام بإجراءات التدقيق المناسبة بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن إحتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

➢ بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

➢ بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.

➢ بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما اذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة الواردة في البيانات المالية أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على بينات التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالصندوق إلى توقف أعمال الصندوق على أساس مبدأ الاستمرارية.

➢ بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات و إذا ما كانت هذه البيانات المالية تعرض العمليات الضمنية والأحداث ضمن إطار يحقق العرض العادل.

كما أننا نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية يتبين لنا خلال عملية التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لما يقتضيه قانون الشركات التجارية القطري فإننا نفصح عن الآتي:

- برأينا، أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والتوضيحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا.
- على حد علمنا وإعتقادنا ووفقا للمعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري أو النظام الأساسي للصندوق على وجه قد يؤثر بشكل جوهري على مركز الصندوق المالي وأدائه المالي.

الدوحة – قطر في
25 يناير 2026

عن **ديلويت آند توش**
فرع قطر

وليد سليم
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (319)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120156)

صندوق الوطني

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		ريال قطري	ريال قطري
الموجودات			
الاستثمارات في الأوراق المالية	5	**12,469,604**	13,708,521
الفوائد المستحقة	6	**9**	41
أرصدة لدى البنوك	7	**264,906**	880,030
إجمالي الموجودات		**12,734,519**	14,588,592
المطلوبات			
مستحقات لأطراف ذات علاقة	8	**425,082**	361,531
الدائنون والمصروفات المستحقة	9	**61,751**	61,751
		486,833	423,282
صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات		**12,247,686**	14,165,310
عدد الوحدات المصدرة (وحدات)		**512,815**	623,057
صافي قيمة الموجودات للوحدة (ريال قطري)		**23.88**	22.74

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية من قبل مدير الصندوق بتاريخ 25 يناير 2026 وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من قبل:

السيد عبد الله هاشم السادة
نائب الرئيس التنفيذي الأول
إدارة الأصول والثروات للمجموعة

DELOITTE & TOUCHE
Doha - Qatar
25 JAN 2026
Signed for Identification Purposes Only

تم اعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

HA

صندوق الوطني

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	**2025**	2024
		ريال قطري	ريال قطري
الدخل			
صافي الربح/ (الخسارة) من الاستثمارات في الأوراق المالية	10	**616,045**	(346,794)
دخل توزيعات الأرباح		**675,683**	714,537
دخل الفائدة		**15,568**	38,499
إجمالي الدخل		**1,307,296**	406,242
المصروفات			
رسوم الإدارة	8	**209,784**	209,395
رسوم امين المحفظة	8	**69,928**	69,798
رسوم الوساطة		**55,810**	18,754
الرسوم المهنية		**112,500**	112,500
رسوم الأداء	8	**72,414**	86,775
رسوم الاستشارات		--	13,106
إجمالي المصروفات		**520,436**	510,328
الربح/ (الخسارة) للسنة		**786,860**	(104,086)
الدخل الشامل الآخر للسنة		--	--
التغير في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات		**786,860**	(104,086)

DELOITTE & TOUCHE
Doha - Qatar
25 JAN 2026
Signed for Identification Purposes Only

تم اعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صندوق الوطني

بيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	2025		2024	
	عدد الوحدات	**ريال قطري**	عدد الوحدات	ريال قطري
الرصيد في 1 يناير	**623,057**	**14,165,310**	634,430	14,515,841
التغير في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات		**786,860**		(104,086)
الاشتراك والاسترداد من قبل حاملي الوحدات:				
استرداد الوحدات القابلة للاسترداد خلال العام	**(110,242)**	**(2,704,484)**	(11,373)	(246,445)
المعاملات مع حاملي الوحدات	**(110,242)**	**(2,704,484)**	(11,373)	(246,445)
الرصيد في 31 ديسمبر	**512,815**	**12,247,686**	623,057	14,165,310

تم اعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

	إيضاح	**2025**	2024
		ريال قطري	ريال قطري
الأنشطة التشغيلية			
التغير في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات		**786,860**	(104,086)
التعديلات الخاصة بـ:			
الخسارة المحققة من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية	10	--	(130,798)
دخل الفائدة		**(15,568)**	(38,499)
صافي (الربح) / الخسارة غير المحقق الصافي من إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية	10	**(299,266)**	215,996
		472,026	(57,387)
التغيرات في:			
الاستثمارات في الأوراق المالية		**1,538,183**	311,614
مستحقات الوساطة		--	444,034
المستحقات لأطراف ذات علاقة		**63,551**	90,551
الدائنون والمصروفات المستحقة		--	1,875
النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية		**2,073,760**	790,687
الفائدة المستلمة		**15,600**	38,479
صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية		**2,089,360**	829,166
أنشطة التمويل			
المدفوعات مقابل استرداد وحدات قابلة للاسترداد		**(2,704,484)**	(246,445)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(2,704,484)**	(246,445)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما يعادله		**(615,124)**	582,721
النقد وما يعادله في بداية العام		**880,030**	297,309
النقد وما يعادله في نهاية العام	7	**264,906**	880,030

DELOITTE & TOUCHE
Doha - Qatar
25 JAN 2026
Signed for Identification
Purposes Only

تم اعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

صندوق الوطني (الصندوق) هو صندوق مفتوح تم تأسيسه في 8 سبتمبر 2005 بموجب القانون رقم 25 لسنة 2002 وقرار وزارة التجارة والصناعة رقم (69) لسنة 2004 بإصدار اللائحة الأساسية لصناديق الاستثمار في دولة قطر. وقد حصل الصندوق على ترخيص من مصرف قطر المركزي برقم 1.ف/2005/3 وتم تسجيله لدى وزارة التجارة والصناعة ("الوزارة") برقم تسجيل 31350. ويستثمر الصندوق في الشركات المدرجة في بورصة قطر والصناديق المحلية بهدف تنمية رأس المال وتحقيق الدخل.

مدة الصندوق 10 سنوات تبدأ من تاريخ تسجيل الصندوق في سجل صناديق الاستثمار بالوزارة، قابلة للتجديد من قبل المؤسس بموافقة من مصرف قطر المركزي. وفي 22 يوليو 2015 جدد الصندوق الترخيص لمدة 10 سنوات أخرى من العمل. حتى تاريخ اصدار التقرير،انّ المؤسس في طور تجديد ترخيص الصندوق لفترة إضافية مدتها عشر سنوات.

مؤسس الصندوق هو بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)، ("بنك قطر الوطني")، وهي شركة مساهمة قطرية تأسست بموجب قوانين قطر ولها مكتبها الرئيسي في الدوحة، قطر، ص.ب. 1000 ("المؤسس"). بنك قطر الوطني هو الوصي المعين على الصندوق. يتم إدارة الصندوق من قبل QNB بنك بريفي (Suisse)، وهي شركة تأسست بموجب قوانين سويسرا (رقم تسجيل الشركة CH-170-3-263-031) ولها مكتبها المسجل في جنيف، سويسرا.

2. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة

تتسق السياسات المحاسبية المطبقة مع تلك المطبقة في السنة المالية السابقة، بإستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية الصادرة مؤخرًا من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ("IFRIC") السارية اعتبارًا من 1 يناير 2025:

2.1 معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

قامت الشركة خلال السنة الحالية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الجديدة والمعدّلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025.

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة	**ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 – الإفتقار لقابلية التبادل	1 يناير ٢٠٢٥

لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي تأثير مادي على الافصاحات و المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية ولكنه قد يؤثر على المحاسبة للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

2. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة (تتمة)

2.2 معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكرًا

لم تطبق الشركة المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة	**ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**
التعديلات على المعايير الدولي للمحاسبة 9 و7 – تصنيف وقياس الأدوات المالية	**١ يناير ٢٠٢٦**
التحسينات السنوية لمعايير المحاسبة الدولية – المجلد 11	**١ يناير ٢٠٢٦**
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة	**١ يناير ٢٠٢٦**
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 : العرض والإفصاح في البيانات المالية	**١ يناير ٢٠٢٧**
المعيار الدولي للتقارير المالية 19 : الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات	**١ يناير ٢٠٢٧**
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 IFRS والمعيار الدولي للمحاسبة 28 IAS – بيع أو مساهمة الأصول بين المستثمر وشركته التابعة أو المشروع المشترك	مؤجل إلى أجل غير مسمى

تتوقع الإدارة أن يتم إعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للشركة عند تطبيقها. وقد لا يكون تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة اي تأثير مادي على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق المبدئي.

3. السياسات المحاسبة الهامة

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

العملة الوظيفية والعرضية

يتم عرض هذه البيانات المالية بالريال القطري ("الريال القطري")، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

السياسات المحاسبية الجوهرية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية موضحة أدناه:

الإعتراف بالإيرادات

- صافي الربح/(الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يشمل جميع القيمة العادلة المحققة وغير المحققة؛ و
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية؛ و
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة من الأوراق المالية الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية التي لم يتم بيعها.
- يتم الاعتراف بإيرادات توزيع الأرباح عندما يكون للصندوق الحق في تحصيل الأرباح.
- يتألف دخل الفائدة المعروض في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر من الفائدة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحسوبة على أساس الفائدة الفعلية؛ و
- يتم حساب "معدل الفائدة الفعلي" عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية على أنه المعدل الذي يخصم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بمصروفات الرسوم والعمولات في الأرباح أو الخسائر عند أداء الخدمات ذات الصلة.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف الموجودات المالية والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي للصندوق عندما يصبح الصندوق طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في البداية بالقيمة العادلة. تتم إضافة تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلى القيمة العادلة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الفور في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع العادية للأصول المالية وإلغاء الاعتراف بها على أساس تاريخ التداول. عمليات الشراء أو البيع العادية هي عمليات شراء أو بيع للأصول المالية تتطلب تسليم الموجودات في الإطار الزمني الذي تحدده اللوائح أو الأعراف في السوق.

يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها لاحقًا بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، اعتمادًا على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

(i) أدوات الدين المخصصة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين التي تفي بالشروط التالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة:

• يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ الموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛و

• تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

أداة الدين المعينة ضمن الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

• يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و

• تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

بشكل افتراضي، يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

على الرغم مما سبق، يجوز للصندوق إجراء الاختيار/التعيين غير القابل للإلغاء التالي عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي:

• قد يختار الصندوق بشكل لا رجعة فيه عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الأسهم ضمن الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء معايير معينة (انظر البند (2) أدناه).

• يجوز للصندوق اختيار غير قابل للإلغاء تقديم التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار الأسهم في الدخل الشامل الآخر إذا تم (استيفاء معايير معينة) ملاحظة (ii) أدناه

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص دخل الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة.

بالنسبة للأصول المالية بخلاف الموجودات المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها (أي الموجودات المتعثرة الائتمان عند الاعتراف الأولي)، فإن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، على مدار العمر المتوقع لأداة الدين، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف الأولي. بالنسبة للأصول المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها، يتم حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل الائتماني عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف الأولي.

التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي به عند الاعتراف الأولي مطروحًا منه أقساط سداد أصل الدين، بالإضافة إلى الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، مع تعديله لأي بدل خسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقًا بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية المشتراة أو المشتقة المتعثرة ائتمانيًا، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقًا متعثرة ائتمانيًا. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقًا متعثرة ائتمانيًا، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا تحسنت مخاطر الائتمان على الأداة المالية المتعثرة ائتمانيًا في فترات إعداد التقارير اللاحقة بحيث لم يعد الأصل المالي متعثرًا ائتمانيًا، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو المشتقة المتعثرة ائتمانيًا، يعترف الصندوق بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيًا على التكلفة المطفأة للأصل المالي من الاعتراف الأولي. لا يعود الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل المالي لاحقًا بحيث لم يعد الأصل المالي متعثرًا ائتمانيًا.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة في الربح أو الخسارة ويتم تضمينها في بند "إيرادات الفائدة."

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية (تتمة)

(ii)أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
عند الاعتراف الأولي، يجوز للصندوق اتخاذ قرار لا رجعة فيه (على أساس كل أداة على حدة) لتعيين الاستثمارات في أدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يُسمح بالتعيين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في الأسهم محتفظًا به للتداول أو إذا كان مقابلاً مشروطًا يعترف به المشتري في اندماج الأعمال.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في البداية بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. بعد ذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وتراكمها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر التراكمية إلى ربح أو خسارة عند التخلص من استثمارات حقوق الملكية، بل سيتم تحويلها بدلاً من ذلك إلى الأرباح المحتجزة.

قام الصندوق بتعيين جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها للتداول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي.

يتم الاحتفاظ بالأصل المالي للتداول إذا:

- تم شراؤه بشكل أساسي لغرض بيعه في الأمد القريب
- عند الاعتراف الأولي، يكون جزءًا من محفظة من الأدوات المالية المحددة التي يديرها الصندوق معًا ولديه دليل على نمط فعلي حديث لجني الأرباح في الأمد القريب
- مشتق (باستثناء المشتق الذي يمثل عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مخصصة وفعالة)

(iii) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
يتم قياس الموجودات المالية التي لا تفي بمعايير القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ما لم يقم الصندوق بتعيين استثمار في حقوق الملكية لا يتم الاحتفاظ به للتداول ولا مقابل طارئ ناشئ عن اندماج أعمال بالقيمة العادلة من خلال الدخل أو الخسارة عند الاعتراف الأولي.
- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين التي تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا كان هذا التصنيف يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم الاتساق في القياس أو الاعتراف (ما يسمى "عدم التطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر عليها على أسس مختلفة. لم يصنف الصندوق أي أدوات دين على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية (تتمة)

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة إعداد تقارير، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يتم تضمين صافي الربح أو الخسارة المعترف بها في الربح والخسارة في بند "صافي الربح/(الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية."

يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ما لم تكن الأرباح تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار.

يتم تضمين الأرباح في بند "دخل الأرباح" في الربح أو الخسارة.

تدني قيمة الموجودات المالية

يعترف الصندوق بمخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية المعمول بها والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في كل تاريخ إعداد تقرير ليعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأدوات المالية المعنية.

يعترف الصندوق دائمًا بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة لمستحقات الوساطة. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الموجودات المالية باستخدام مصفوفة مخصصات تستند إلى خبرة الصندوق التاريخية في خسائر الائتمان، مع تعديلها وفقًا للعوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ إعداد التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود عند الاقتضاء.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يعترف الصندوق بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. ومع ذلك، إذا لم تزداد مخاطر الائتمان على الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقيس الصندوق مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

يعتمد تقييم ما إذا كان ينبغي الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر على الزيادات الكبيرة في احتمالية أو خطر حدوث التخلف عن السداد منذ الاعتراف الأولي بدلاً من وجود دليل على تعرض الأصل المالي لضعف الائتمان في تاريخ إعداد التقارير.

تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنجم عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وعلى النقيض من ذلك، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا الجزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع الذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية والتي من الممكن أن تحدث في غضون 12 شهرًا بعد تاريخ إعداد التقارير.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(i) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقارن الصندوق بين مخاطر التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ إعداد التقارير ومخاطر التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف الأولي. وفي إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في الاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر.

تتضمن المعلومات التطلعية التي يتم النظر فيها التوقعات المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو الصندوق، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، فضلاً عن النظر في مصادر خارجية مختلفة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للصندوق.

وعلى وجه الخصوص، تؤخذ المعلومات التالية في الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي:

• تدهور كبير فعلي أو متوقع في التصنيف الائتماني الخارجي (إن وجد) أو الداخلي للأداة المالية
• تدهور كبير في مؤشرات السوق الخارجية لمخاطر الائتمان لأداة مالية معينة، على سبيل المثال • زيادة كبيرة في الفارق الائتماني، أو أسعار مقايضة الائتمان الافتراضية للمدين، أو طول الفترة أو المدى الذي أصبحت فيه القيمة العادلة للأصل المالي أقل من تكلفته المطفأة
•تغييرات سلبية قائمة أو متوقعة في الظروف التجارية أو المالية أو الاقتصادية والتي من المتوقع أن تسبب انخفاضًا كبيرًا في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية
• تدهور كبير فعلي أو متوقع في النتائج التشغيلية للمدين
• زيادات كبيرة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس المدين
• تغيير سلبي كبير فعلي أو متوقع في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية للمدين مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية

بغض النظر عن نتيجة التقييم المذكور أعلاه، يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة عن السداد لأكثر من 30 يومًا، ما لم يكن لدى الصندوق معلومات معقولة وقابلة للدعم تثبت خلاف ذلك.

وعلى الرغم مما تقدم، يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على الأداة المالية لم ترتفع بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي إذا تم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ إعداد التقارير.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(i) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (تتمة)

يتم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

(1) كانت الأداة المالية ذات مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد،
(2) كان لدى المقترض قدرة قوية على تلبية التزامات التدفق النقدي التعاقدية في الأمد القريب، و
(3) قد تؤدي التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية في الأمد البعيد، ولكن ليس بالضرورة، إلى تقليل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية.

يعتبر الصندوق أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون للأصل تصنيف ائتماني خارجي "درجة استثمارية" وفقًا للتعريف المفهوم عالميًا أو إذا لم يكن التصنيف الخارجي متاحًا، فإن الأصل لديه تصنيف داخلي "أداء". يعني الأداء أن الطرف المقابل لديه وضع مالي قوي ولا توجد مبالغ مستحقة.

يراقب الصندوق بانتظام فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ويراجعها حسب الاقتضاء لضمان أن المعايير قادرة على تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحقًا.

(ii) تعريف التخلف عن السداد
يعتبر الصندوق ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية، حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الموجودات المالية التي تلبي أيًا من المعايير التالية لا يمكن استردادها بشكل عام:

• عندما يكون هناك خرق للعهود المالية من قبل المدين
• تشير المعلومات التي تم تطويرها داخليًا أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أن المدين من غير المرجح أن يسدد لدائنيه، بما في ذلك الصندوق، بالكامل (دون مراعاة أي ضمانات يحتفظ بها الصندوق) وبصرف النظر عن التحليل أعلاه، يعتبر الصندوق أن التخلف عن السداد قد حدث عندما يكون أحد الموجودات المالية متأخرًا عن السداد لأكثر من 90 يومًا ما لم يكن لدى الصندوق معلومات معقولة وقابلة للدعم لإثبات أن معيار التخلف عن السداد الأكثر تأخرًا هو أكثر ملاءمة.

(iii) الموجودات المالية المتعثرة ائتمانيا
يعتبر الأصل المالي معوقًا ائتمانيًا عندما يحدث حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي. يتضمن الدليل على أن الأصل المالي معوق ائتمانيًا بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

(أ) صعوبة مالية كبيرة يواجهها المصدر أو المقترض؛
(ب) خرق العقد، مثل حدث التخلف عن السداد أو التأخر في السداد) انظر (ii) أعلاه(؛
(ج) منح المقرض (المقرضون) للمقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية التي يواجهها المقترض، تنازلاً (تنازلات) لم يكن المقرض (المقرضون) ليفكروا فيه لولا ذلك؛
(د) أصبح من المحتمل أن يعلن المقترض إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
(هـ) اختفاء سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(iv) سياسة الشطب

يقوم الصندوق بتوفير أو شطب الموجودات المالية بالكامل عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة ولا توجد احتمالات واقعية للتعافي، على سبيل المثال عندما يتم وضع المدين تحت التصفية أو يدخل في إجراءات الإفلاس. قد تظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ بموجب إجراءات الاسترداد الخاصة بالصندوق، مع مراعاة المشورة القانونية عند الاقتضاء. يتم الاعتراف بأي عمليات استرداد تتم في الربح أو الخسارة المنفصلة.

(v) قياس واعتراف خسائر الائتمان المتوقعة

يعد قياس خسائر الائتمان المتوقعة دالة على احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حالة التخلف عن السداد (أي حجم الخسارة في حالة التخلف عن السداد) والتعرض عند التخلف عن السداد. يعتمد تقييم احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حالة التخلف عن السداد على البيانات التاريخية المعدلة بالمعلومات التطلعية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة للتعرض عند التخلف عن السداد بالنسبة للأصول المالية، فيتمثل ذلك في القيمة الإجمالية المحمولة للأصول في تاريخ إعداد التقارير، إلى جانب أي مبالغ إضافية من المتوقع سحبها في المستقبل بحلول تاريخ التخلف عن السداد والتي يتم تحديدها على أساس الاتجاه التاريخي، وفهم الصندوق للاحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات التطلعية ذات الصلة.

بالنسبة للأصول المالية، يتم تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للصندوق وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تلقيها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

إذا قام الصندوق بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة في فترة الإبلاغ السابقة، لكنه يحدد في تاريخ الإبلاغ الحالي أن شروط الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة لم تعد مستوفاة، يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا في تاريخ الإبلاغ الحالي، باستثناء الموجودات التي تم استخدام النهج المبسط لها.

يعترف الصندوق بمكسب أو خسارة انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر لجميع الأدوات المالية مع التعديل المقابل لقيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما ينقل الأصل المالي وجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم ينقل الصندوق أو يحتفظ بجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بالملكية واستمر في التحكم في الأصل المحول، فإن الصندوق يعترف بحصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يتعين عليه دفعها. إذا احتفظ الصندوق بجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل المالي المحول، فإن الصندوق يستمر في الاعتراف بالأصل المالي ويعترف أيضًا بالاقتراض المضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المستلم والمستحق في الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، عند إلغاء الاعتراف باستثمار في أداة حقوق ملكية اختار الصندوق عند الاعتراف الأولي قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن المكسب أو الخسارة التراكمية المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

التصنيف كديون أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية إما كالتزامات مالية أو حقوق ملكية وفقًا لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت وجود مصلحة متبقية في أصول كيان ما بعد خصم جميع التزاماته. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن الصندوق بالعائدات المستلمة، صافيًا من تكاليف الإصدار المباشرة. يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق وخصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الربح أو الخسارة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية

المطلوبات المالية التي لا تمثل (أ) مقابلًا مشروطًا للمستحوذ في اندماج الأعمال، أو (ب) محتفظًا بها للتداول، أو (ج) مُحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتخصيص مصاريف الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو (حيثما كان ذلك مناسبًا) فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف ب المطلوبات المالية فقط عندما يتم سداد التزامات الصندوق أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في الربح أو الخسارة.

عندما يتبادل الصندوق مع المقرض الحالي أداة دين واحدة بأخرى بشروط مختلفة بشكل كبير، يتم احتساب هذا التبادل على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد. وبالمثل، يقوم الصندوق باحتساب التعديل الجوهري لشروط التزام قائم أو جزء منه على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يُفترض أن الشروط مختلفة بشكل كبير إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة صافية من أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي، مختلفة بنسبة 10 في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي. إذا لم يكن التعديل جوهريًا، فإن الفرق بين: (1) القيمة الدفترية للالتزام قبل التعديل؛ و(2) يتم الاعتراف بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الربح أو الخسارة باعتبارها ربح أو خسارة التعديل ضمن المكاسب والخسائر الأخرى.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

تعويض الأدوات المالية

يتم تعويض الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل المبلغ الصافي في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ حاليًا لتعويض المبالغ المعترف بها وكانت هناك نية للتسوية على أساس صافٍ، أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد. يجب ألا يكون الحق القانوني القابل للتنفيذ مشروطًا بأحداث مستقبلية ويجب أن يكون قابلاً للتنفيذ في سياق العمل العادي وفي حالة التخلف عن السداد أو الإفلاس من قبل الصندوق أو الطرف المقابل.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالسعر السائد في تاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المركز المالي. يتم أخذ جميع الفروقات إلى بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما يعادله من أرصدة بنكية.

الدائنون والمصروفات المستحقة

يتم الاعتراف ب المطلوبات مقابل المبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل السلع أو الخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فاتورة بها من قبل المورد أم لا.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الموجودات أو دفعه لنقل أحد المطلوبات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية، أو في حالة عدم وجودها، السوق الأكثر ملاءمة التي يمكن للصندوق الوصول إليها في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الأداء.

عندما يكون متاحًا، يقيس الصندوق القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المحدد في سوق نشطة لتلك الأداة. ويعتبر السوق نشطًا إذا حدثت معاملات للأصل أو الالتزام بتواتر وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى الصندوق التزام حالي (قانوني أو بناء) نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن يكون الصندوق ملزمًا بتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

المخصصات (تتمة)

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ بيان المركز المالي، مع مراعاة المخاطر وعدم اليقين المحيط بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كل الفوائد الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمستحق كأصل إذا كان من المؤكد تقريبًا استلام السداد ويمكن قياس مبلغ المستحق بشكل موثوق.

الوحدات القابلة للاسترداد

يتم إصدار الوحدات القابلة للاسترداد واستردادها حسب خيار حاملها بأسعار تعتمد على صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة في وقت الإصدار أو الاسترداد.

صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم تحديد صافي قيمة أصول الصندوق في أي يوم تقييم بقسمة إجمالي الموجودات مطروحًا منها التزامات الصندوق على إجمالي عدد الوحدات القائمة في ذلك الوقت.

الأحداث التي وقعت بعد تاريخ إعداد التقارير

يتم تعديل البيانات المالية لتعكس الأحداث التي وقعت بين تاريخ إعداد التقارير وتاريخ اعتماد البيانات المالية للإصدار، بشرط أن تقدم دليلاً على الظروف التي كانت قائمة في تاريخ إعداد التقارير. تتم مناقشة أي أحداث ما بعد نهاية العام غير القابلة للتعديل في البيانات المالية عندما تكون جوهرية.

4. الأحكام النقدية والمصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية من الإدارة إجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المبلغ عنها للأصول المطلوبات والدخل والمصروفات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة. قد تحدث أحداث مستقبلية من شأنها أن تتسبب في تغيير الافتراضات المستخدمة في التوصل إلى التقديرات. تنعكس آثار أي تغيير في التقديرات في البيانات المالية عندما تصبح قابلة للتحديد بشكل معقول.

يتم تقييم الأحكام والتقديرات بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف.

<u>الأحكام الهامة</u>

في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، بصرف النظر عن تلك التي تنطوي على تقديرات، والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية:

4. الأحكام النقدية والمصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير (تتمة)

الأحكام الهامة (تتمة)

تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس **الموجودات** المالية على نتائج اختبار نموذج العمل ونتائج اختبار نموذج العمل. يحدد الصندوق نموذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات **الموجودات** المالية معًا لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكمًا يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء **الموجودات** وقياس أدائها والمخاطر التي تؤثر على أداء **الموجودات** وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الموجودات. يراقب الصندوق **الموجودات** المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب التخلص منها وما إذا كانت الأسباب متسقة مع هدف العمل الذي تم الاحتفاظ بالأصل من أجله. المراقبة هي جزء من التقييم المستمر للصندوق لمعرفة ما إذا كان نموذج العمل الذي يتم الاحتفاظ **الموجودات** المالية المتبقية من أجله لا يزال مناسبًا وإذا لم يكن مناسبًا ما إذا كان هناك تغيير في نموذج العمل وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك **الموجودات**.

قررت الإدارة أن يتم قياس جميع استثماراتها في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بناءً على نموذج أعمالها.

الاستمرارية

قامت إدارة الصندوق بتقييم قدرتها على الاستمرار ككيان مستمر وهي مقتنعة بأن لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، لا تدرك الإدارة أي شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة الصندوق على الاستمرار ككيان مستمر. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية.

التقديرات

يتم مناقشة الافتراض الرئيسي فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الأخرى لعدم اليقين في التقدير في تاريخ الوضع المالي والتي تنطوي على مخاطر كبيرة قد تتسبب في تعديل مادي للمبالغ المحمولة للأصول المطلوبات خلال السنة المالية القادمة أدناه.

حساب بدل الخسارة

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يستخدم الصندوق معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية للعوامل الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض. يستخدم الصندوق تقديرات لحساب معدلات لخسارة.

الخسارة في حالة التخلف عن السداد هي تقدير للخسارة الناشئة عن التخلف عن السداد. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض تلقيها، مع مراعاة التدفقات النقدية من الضمانات وتعزيزات الائتمان المتكاملة.

5. الاستثمارات في الأوراق المالية

الاستثمارات في الأوراق المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
الأوراق المالية المدرجة – دولة قطر	**12,469,604**	13,708,521
	12,469,604	13,708,521

وتتمثل حركة الاستثمارات في الأوراق المالية فيما يلي:

	2025	2024
	ريال قطري	ريال قطري
في 1 يناير	**13,708,521**	14,105,333
الإضافات خلال العام	**15,478,947**	5,365,061
التخلصات خلال العام	**(17,017,130)**	(5,545,877)
تغيرات القيمة العادلة خلال العام	**299,266**	(215,996)
في 31 ديسمبر	**12,469,604**	13,708,521

إن التكلفة والقيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية في نهاية السنة هي كما يلي:

	2025	2024
	ريال قطري	ريال قطري
تكلفة الأوراق المالية الاستثمارية	**12,170,338**	13,924,517
الأرباح / (الخسائر) غير المحققة من إعادة تقييم الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**299,266**	(215,996)
في 31 ديسمبر	**12,469,604**	13,708,521

تم إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية على أساس سعر إغلاق السوق للأوراق المالية المدرجة في تاريخ إعداد التقارير.

6. الفوائد المستحقة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
فوائد مستحقة القبض	**9**	41
	9	41

7. أرصدة لدى البنوك

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد لدى البنك*	**264,906**	880,030

*يتم الاحتفاظ برصيد البنك في حساب وديعة تحت الطلب بمعدل متوسط قدره 1.5 % (2024: 2.4%).

يتم تقييم الأرصدة لدى البنوك على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة للتخلف عن السداد نظرًا لأن هذه البنوك تخضع بشكل أساسي لتنظيم شديد من قبل البنوك المركزية في البلدان المعنية. وعليه، تقدر إدارة الصندوق مخصص الخسارة على الرصيد لدى البنك في نهاية فترة الإبلاغ بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا. لا يوجد أي من الرصيد لدى البنك في نهاية فترة الإبلاغ متأخر عن السداد، ومع الأخذ في الاعتبار تجربة التخلف عن السداد التاريخية والتصنيفات الائتمانية الحالية للبنك، فقد قامت إدارة الصندوق بتقييم عدم وجود أي انخفاض في القيمة، وبالتالي لم تسجل أي مخصص خسارة على هذا الرصيد.

8. إفصاحات الأطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات الصلة المؤسس ومدير الصندوق والمديرين وموظفي الإدارة الرئيسيين للصندوق والكيانات التي تسيطر عليها هذه الأطراف أو تسيطر عليها بشكل مشترك أو تتأثر بها بشكل كبير.

يتم الموافقة على سياسات وشروط المعاملات من قبل الإدارة.

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة رسوم الإدارة ورسوم الأداء ورسوم الوصي.

رسوم الإدارة
يتم احتساب رسوم الإدارة ودفعها لمدير الصندوق على أساس شهري بمعدل سنوي قدره 1.5% من صافي قيمة أصول الصندوق.

رسوم الأداء

يتم احتساب رسوم الأداء ودفعها لمدير الصندوق على أساس شهري بمعدل سنوي قدره 15% على العائدات الزائدة الإيجابية.

8. إفصاحات الأطراف ذات علاقة (تتمة)

رسوم أمين المحفظة

يتم احتساب رسوم الوصي ودفعها للوصي على أساس شهري بمعدل سنوي قدره 0.5% من صافي قيمة أصول الصندوق.

فيما يلي الأرصدة الناشئة عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة:

المستحقات لأطراف ذات علاقة

	العلاقة	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		ريال قطري	ريال قطري
QNB بنك بريفي (سويسرا)	مدير الصندوق	**409,493**	343,727
بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)	المؤسس	**15,589**	17,804
		425,082	361,531

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر هي كما يلي:

	الطرف ذو العلاقة	العلاقة	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
			ريال قطري	ريال قطري
		مدير الصندوق		
رسوم الأداء	QNB بنك بريفي (سويسرا)		**72,414**	86,775
رسوم الإدارة	QNB بنك بريفي (سويسرا)	مدير الصندوق	**209,784**	209,395
رسوم أمين المحفظة	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)	المؤسس	**69,928**	69,798
			352,126	365,968

9. الدائنون والمصروفات المستحقة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
رسوم التدقيق	**61,751**	61,751

10. صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات في الأوراق المالية

صافي الربح/ (الخسارة) من الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
صافي الربح/ (الخسارة) المحقق من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية	**316,779**	(130,798)
صافي الربح/ (الخسارة) غير المحقق من إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية	**299,266**	(215,996)
صافي الربح/ (الخسارة) من الاستثمارات في الأوراق المالية	**616,045**	(346,794)

11. إدارة المخاطر المالية

يتعرض الصندوق للمخاطر التالية من الأدوات المالية:
أ) مخاطر الائتمان؛
ب) مخاطر السيولة؛ و
ج) مخاطر السوق

مقدمة ونظرة عامة

يتمثل هدف الصندوق في إدارة المخاطر في خلق وحماية قيمة حامل الوحدات. والمخاطر متأصلة في أنشطة الصندوق، ولكنها تُدار من خلال عملية مستمرة من التعريف والقياس والمراقبة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. وتعتبر عملية إدارة المخاطر بالغة الأهمية لاستمرار ربحية الصندوق.

هيكل إدارة المخاطر

مدير الصندوق مسؤول عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها. ويشرف مدير الصندوق على إدارة المخاطر الإجمالية للصندوق ويتحمل المسؤولية النهائية عنها.

نظام قياس المخاطر وإعداد التقارير عنها

يتم قياس مخاطر الصندوق باستخدام طريقة تعكس الخسارة المتوقعة التي من المرجح أن تنشأ في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة التي تمثل تقديرًا للخسارة الفعلية النهائية استنادًا إلى نماذج إحصائية. وتستفيد النماذج من الاحتمالات المستمدة من الخبرة، المعدلة لتعكس البيئة الاقتصادية.

يقوم مدير الصندوق بمراقبة وقياس المخاطر الإجمالية فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر عبر جميع أنواع المخاطر والأنشطة.

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

التركيز المفرط للمخاطر

يشير التركيز إلى الحساسية النسبية لأداء الصندوق للتطورات التي تؤثر على صناعة أو موقع جغرافي معين. وينشأ التركيز المفرط للمخاطر عندما يتم إبرام عدد من الأدوات المالية أو العقود مع نفس الطرف المقابل، أو عندما يشارك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لديهم سمات اقتصادية مماثلة من شأنها أن تجعل قدرتهم على الوفاء ب المطلوبات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. وقد ينشأ التركيز المفرط لمخاطر السيولة من شروط سداد المطلوبات المالية، أو مصادر تسهيلات الاقتراض أو الاعتماد على سوق معينة لتحقيق الموجودات السائلة. وقد ينشأ التركيز المفرط لمخاطر الصرف الأجنبي إذا كان لدى الصندوق مركز مفتوح صافٍ كبير بعملة أجنبية واحدة، أو مراكز مفتوحة صافية مجمعة بعدة عملات تميل إلى التحرك معًا. ومن أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، يسعى مدير الصندوق إلى الحفاظ على محفظة متنوعة.

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنشأ عن فشل الطرف المقابل لأداة مالية في الوفاء بالتزام أو التزام دخل فيه مع الصندوق، مما يؤدي إلى خسارة مالية للصندوق. وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من الأرصدة المصرفية والفوائد المستحقة.

يدير الصندوق هذه المخاطر من خلال وضع أرصدته المصرفية لدى مؤسسات ذات تصنيف ائتماني مرتفع. ويعتبر الصندوق أن جودة الائتمان للمبالغ التي لم تتأخر عن السداد أو التي تعرضت للتلف جيدة.

يمثل الحد الأقصى لتعرض الصندوق في تاريخ إعداد التقارير المبالغ الدفترية الخاصة ب الموجودات المالية ذات الصلة في بيان المركز المالي.

ومن أجل تقليل مخاطر الائتمان، قام الصندوق بتطوير وصيانة تصنيفات مخاطر الائتمان الخاصة بالصندوق لتصنيف التعرضات وفقًا لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. يتم توفير معلومات التصنيف الائتماني من قبل وكالات التصنيف المستقلة حيثما تتوفر، وإذا لم تكن متاحة، تستخدم الإدارة معلومات مالية أخرى متاحة للجمهور وسجلات التداول الخاصة بالصندوق لتصنيف مدينيه الرئيسيين.

يتألف إطار تصنيف مخاطر الائتمان الحالي للصندوق من الفئات التالية:

فئة	وصف	أساس الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة
سليم الأداء	الطرف المقابل لديه مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد وليس لديه أي مبالغ متأخرة	12شهرًاECL
مشكوك فيها	المبلغ متأخر عن السداد لأكثر من 30 يومًا أو كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي	ECLمدى الحياة – غير معوقة ائتمانيًا
في حالة التقصير	المبلغ متأخر عن السداد لأكثر من 90 يومًا أو هناك دليل يشير إلى أن الأصل معوق ائتمانيًا	ECLمدى الحياة – معوقة ائتمانيًا
التخلف عن السداد	هناك دليل يشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة وليس لدى الصندوق أي احتمال واقعي للتعافي	يتم شطب المبلغ

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة

أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

توضح الجداول أدناه جودة الائتمان للأصول المالية للصندوق بالإضافة إلى الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان حسب درجات تصنيف مخاطر الائتمان:

31 ديسمبر 2025	**إيضاح**	**التصنيفات الائتمانية الخارجية**	**التصنيفات الائتمانية الداخلية**	**الخسائر الائتمانية المتوقعة 12 شهرًا أو مدى الحياة**	**إجمالي القيمة الدفترية**	**بدل الخسارة**	**صافي القيمة الدفترية**
					ريال قطري	**ريال قطري**	**ريال قطري**
الفوائد المستحقة	6	+A	جيد الأداء	12شهرًا الخسائر الائتمانية المتوقعة	**9**	--	**9**
رصيد البنك	7	+A	جيد الأداء	12شهرًا الخسائر الائتمانية المتوقعة	**264,906**	--	**264,906**

31 ديسمبر 2024	**إيضاح**	**التصنيفات الائتمانية الخارجية**	**التصنيفات الائتمانية الداخلية**	**الخسائر الائتمانية المتوقعة 12 شهرًا أو مدى الحياة**	**إجمالي القيمة الدفترية**	**بدل الخسارة**	**صافي القيمة الدفترية**
					ريال قطري	**ريال قطري**	**ريال قطري**
الفوائد المستحقة	6	+A	جيد الأداء	12 شهرًا الخسائر الائتمانية المتوقعة	41	--	41
رصيد البنك	7	+A	جيد الأداء	12شهرًا الخسائر الائتمانية المتوقعة	880,030	--	880,030

ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي قد تنشأ عن عدم قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. ويتلخص نهج الصندوق في إدارة السيولة في ضمان امتلاكه قدر الإمكان للسيولة الكافية لتلبية التزاماته عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والظروف الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق الضرر بسمعة الصندوق.

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

ب) مخاطر السيولة (تتمة)

يستثمر الصندوق بشكل أساسي في الأوراق المالية القابلة للتداول والمدرجة في بورصات قطر، وتتمثل سياسة الصندوق في الاحتفاظ بكمية كافية من النقد وما يعادله لتلبية متطلبات التشغيل العادية وطلبات الاسترداد المتوقعة. ومن واجب مدير الصندوق مراقبة موقف السيولة لدى الصندوق على أساس يومي.

توضح الجداول التالية الاستحقاق التعاقدي المتبقي للصندوق لالتزاماته المالية غير المشتقة مع فترات سداد متفق عليها. والمبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية. والأرصدة المستحقة خلال 12 شهرًا تساوي أرصدتها الدفترية حيث أن تأثير الخصم ليس كبيرًا.

في 31 ديسمبر 2025	**أقل من سنة**	**بين 1 و2 سنة**	**بين 2 و5 سنوات**	**أكثر من 5 سنوات**	**المجموع**
	ريال قطري	**ريال قطري**	**ريال قطري**	**ريال قطري**	**ريال قطري**
مستحقات لأطراف ذات علاقة	**425,082**	--	--	--	**425,082**
الدائنون والمصروفات المستحقة	**61,751**	--	--	--	**61,751**
	486,833	--	--	--	**486,833**

في 31 ديسمبر 2024	أقل من سنة	بين 1 و2 سنة	بين 2 و5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
مستحقات لأطراف ذات علاقة	361,531	--	--	--	361,531
الدائنون والمصروفات المستحقة	61,751	--	--	--	61,751
	423,282	--	--	--	423,282

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تحليل الاستحقاق

يتم إعداد تحليل الاستحقاق للأصول المالية للصندوق على أساس تاريخ استحقاقها المتوقع، في حين يتم إعداد تحليل الاستحقاق للالتزامات المالية للصندوق على أساس تاريخ استحقاقها التعاقدي المتبقي.

2025	*من 0 إلى 3 أشهر*	*من 3 إلى 6 أشهر*	*من 6 إلى 12 شهرًا*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ريال قطري	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*
الموجودات المالية						
أرصدة البنوك	**264,906**	--	--	--	--	**264,906**
الفوائد المستحقة	**9**	--	--	--	--	**9**
الأوراق المالية الاستثمارية	**12,469,604**	--	--	--	--	**12,469,604**
إجمالي الموجودات المالية	**12,734,519**	--	--	--	--	**12,734,519**
المطلوبات المالية						
المستحقات لأطراف ذات علاقة	**425,082**	--	--	--	--	**425,082**
الدائنون والمصروفات المستحقة	**61,751**	--	--	--	--	**61,751**
إجمالي المطلوبات المالية	**486,833**	--	--	--	--	**486,833**
فجوة السيولة	**12,247,686**	--	--	--	--	**12,247,686**

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تحليل الاستحقاق (تتمة)

2024	*من 0 إلى 3 أشهر*	*من 3 إلى 6 أشهر*	*من 6 إلى 12 شهرًا*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ريال قطري	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*
الموجودات المالية						
رصيد البنك	880,030	--	--	--	--	880,030
الفوائد المستحقة	41	--	--	--	--	41
الأوراق المالية الاستثمارية	13,708,521	--	--	--	--	13,708,521
إجمالي الموجودات المالية	14,588,592	--	--	--	--	14,588,592
المطلوبات المالية						
المستحقات لأطراف ذات علاقة	361,531	--	--	--	--	361,531
الدائنون والمصروفات المستحقة	61,751	--	--	--	--	61,751
إجمالي المطلوبات المالية	423,282	--	--	--	--	423,282
فجوة السيولة	14,165,310	--	--	--	--	14,165,310

ج) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر التي قد تؤثر بها التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار الصرف الأجنبي، على دخل الصندوق أو القيمة العادلة لممتلكاته من الأدوات المالية. ويتمثل هدف إدارة مخاطر السوق في إدارة ومراقبة التعرضات لمخاطر السوق ضمن المعايير المقبولة، مع تحسين العائد.

مخاطر العملة

مخاطر العملة هي المخاطر التي قد تتقلب فيها قيمة الأوراق المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. ولا يتعرض الصندوق لمخاطر الصرف الأجنبي الناشئة لأنه يتعامل في المقام الأول بالريال القطري، وهو العملة الوظيفية للصندوق.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. ترى إدارة الصندوق أن تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة ضئيل لأن الصندوق ليس لديه أي أصول أو التزامات مالية بأسعار فائدة متغيرة.

يحلل الجدول التالي تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة. يتم إدراج أصول الصندوق والتزاماته بالقيمة العادلة وتصنيفها حسب أيهما أقرب من إعادة التسعير التعاقدي أو تواريخ الاستحقاق.

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

2025	من 0 إلى 3 أشهر ريال قطري	من 3 إلى 6 أشهر ريال قطري	من 6 إلى 12 شهرًا ريال قطري	من 1 إلى 5 سنوات ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ريال قطري	غير حساس للفائدة ريال قطري	المجموع ريال قطري
الموجودات المالية							
أرصدة البنوك	--	--	--	--	--	**264,906**	**264,906**
الفوائد المستحقة	**9**	--	--	--	--	--	**9**
الأوراق المالية الاستثمارية	--	--	--	--	--	**12,469,604**	**12,469,604**
إجمالي الموجودات المالية	**9**	--	--	--	--	**12,734,510**	**12,734,519**
المطلوبات المالية							
المستحقات لأطراف ذات علاقة	--	--	--	--	--	**425,082**	**425,082**
الدائنون والمصروفات المستحقة	--	--	--	--	--	**61,751**	**61,751**
إجمالي المطلوبات المالية	--	--	--	--	--	**486,833**	**486,833**
فجوة حساسية الفائدة الإجمالية	9	--	--	--	--	**12,247,677**	**12,247,686**

2024	من 0 إلى 3 أشهر ريال قطري	من 3 إلى 6 أشهر ريال قطري	من 6 إلى 12 شهرًا ريال قطري	من 1 إلى 5 سنوات ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ريال قطري	غير حساس للفائدة ريال قطري	المجموع ريال قطري
الموجودات المالية							
أرصدة البنوك	--	--	--	--	--	880,030	880,030
ا الفوائد والعمولات المستحقة	41	--	--	--	--	--	41
الأوراق المالية الاستثمارية	--	--	--	--	--	13,708,521	13,708,521
إجمالي الموجودات المالية	41	--	--	--	--	14,588,551	14,588,592
المطلوبات المالية							
المستحقات لأطراف ذات علاقة	--	--	--	--	--	361,531	361,531
الدائنون والمصروفات المستحقة	--	--	--	--	--	61,751	61,751
إجمالي المطلوبات المالية	--	--	--	--	--	423,282	423,282
فجوة حساسية الفائدة الإجمالية	41	--	--	--	--	14,165,269	14,165,310

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر التغيرات غير المواتية في القيم العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. ينشأ تعرض حاملي الوحدات لمخاطر أسعار الموجودات الصافية من استثمارات الصندوق في الأوراق المالية لحاملي الوحدات.

يتم توضيح حساسية الدخل للتغيرات المفترضة في أسعار السوق للأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر أدناه:

	التغير في سعر السوق	**التأثير على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر**
31 ديسمبر 2025	+5%	**623,480**
	−5%	**(623,480)**
31 ديسمبر 2024	+5%	298,183
	−5%	(298,183)

تركيز مخاطر أسعار الأسهم

يحلل الجدول التالي تركيز مخاطر أسعار الأسهم لحاملي الوحدات في محفظة الأسهم الخاصة بالصندوق حسب التوزيع الجغرافي (بناءً على مكان الإدراج الأساسي للأطراف المقابلة أو، إذا لم تكن مدرجة، مكان إقامتهم).

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	%من الأوراق المالية	*%من الأوراق المالية*
دولة قطر	100%	100%
	100%	100%

يقدم الجدول التالي تحليلاً لتركيز مخاطر أسعار الأوراق المالية في استثمارات الصندوق حسب التوزيع الصناعي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	% من الأوراق المالية	**%** *من الأوراق المالية*
الخدمات المصرفية	**49%**	49%
التكتلات الصناعية	**16%**	12%
خدمات ومعدات النفط والغاز	**4%**	8%
عمليات العقارات	**5%**	6%
خدمات الشحن والخدمات اللوجستية	**7%**	6%
النفط والغاز	**0%**	5%
خدمات الاتصالات	**10%**	5%
المواد الكيميائية	**1%**	5%
المرافق المتعددة الخطوط	**2%**	2%
بيع الأغذية والأدوية بالتجزئة	**0%**	1%
المعادن والتعدين	**6%**	1%
	100%	100%

12. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الموجودات أو دفعه لنقل أحد المطلوبات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وبالتالي، قد تنشأ فروق بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض أن الصندوق هو مؤسسة مستمرة دون أي نية أو متطلب لتقليص نطاق عملياته بشكل ملموس أو القيام بمعاملة بشروط معاكسة.

يتم تسجيل الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة وبالتالي لا يوجد فرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة.

تعتبر القيمة العادلة للفوائد والسمسرة المستحقة، ورصيد البنك، والمستحقات للأطراف ذات الصلة والدائنين والنفقات المستحقة، والتي يتم إعادة تسعيرها بشكل أساسي، وقصيرة الأجل في المدة ويتم إصدارها بأسعار السوق، تقريبية بشكل معقول لقيمتها الدفترية.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يستخدم الصندوق التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية حسب أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى 2: المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، إما بشكل مباشر (أي كأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار)؛

المستوى 3: المدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة (المدخلات غير القابلة للملاحظة).

يتم تقييم الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقًا لطريقة التقييم بالمستوى 1.

القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2025 هي 12,469,604 ريال قطري بموجب المستوى 1 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (2024: 13,708,521 ريال قطري). خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2025، لم تكن هناك تحويلات بين قياسات القيمة العادلة من المستوى 1 والمستوى 2 (31 ديسمبر 2024: لا شيء) ولم تكن هناك تحويلات إلى ومن قياسات القيمة العادلة من المستوى 3 (31 ديسمبر 2024: لا شيء). وبصرف النظر عن الأوراق المالية الاستثمارية، ترى الإدارة أن القيمة الدفترية للأصول المالية والمطلوبات المالية المعترف بها في البيانات المالية بالتكلفة المطفأة تقترب من قيمتها العادلة.

القيم العادلة للأصول المالية والمطلوبات، إلى جانب القيم الدفترية الموضحة في بيان المركز المالي، هي كما يلي:

12. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (تتمة)

31 ديسمبر 2025

	الموجودات المالية		**المطلوبات المالية**	**مستوى التسلسل الهرمي**
	القيمة العادلة للسهم	**التكلفة المستهلكة**	**التكلفة المستهلكة**	**المستوى 1**
	ريال قطري	**ريال قطري**	**ريال قطري**	**ريال قطري**
أرصدة البنوك (ايضاح 7)	--	**264,906**	--	--
الفوائد المستحقة (ايضاح 6)	--	**9**	--	--
الأوراق المالية الاستثمارية (ايضاح 5)	**12,469,604**	--	--	**12,469,604**
المستحقات لأطراف ذات علاقة (ايضاح 8)	--	--	**425,082**	--
الدائنون والمصروفات المستحقة (ايضاح 9)	--	--	**61,751**	--

31 ديسمبر 2024

	الموجودات المالية		المطلوبات المالية	مستوى التسلسل الهرمي
	القيمة العادلة للسهم	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	المستوى 1
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
أرصدة البنوك (ايضاح 7)	--	880,030	--	--
الفوائد والعمولات المستحقة (ايضاح 6)	--	41	--	--
الأوراق المالية الاستثمارية (ايضاح 5)	13,708,521	--	--	13,708,521
المستحقات إلى أطراف ذات علاقة (ايضاح 8)	--	--	361,531	--
الدائنون والمصروفات المستحقة (ايضاح 9)	--	--	61,751	--

13. الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من قبل مدير الصندوق في 25 يناير 2026.